

1 أكتوبر 2020

01/1490

مطهرة

إلى السيد أمين المال الجموي صفاحي 1

الموضوع: حول إشكاليات تطبيق أحكام الفصل 45 من قانون المالية لسنة 2019.
المرجع: مكتوبكم المضمن بمكتب الضبط المركزي للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بتاريخ 23 سبتمبر 2020.

*****§*****

وبعد، لقد أفنتم بمقتضى مكتوبكم المذكور بالمرجع أعلاه أن عدول الإسهاد يقدمون عقود نقل بمقابل ويتم إثبات طريقة الخلاص بمراجع إيداع الأموال نقدا بحساب البائع واعتبرت أن قانون المالية لسنة 2019 لم يتعرض لطريقة الخلاص المذكورة من حيث مطابقتها من عدمه مع أحكام الفصل 45 من قانون المالية لسنة 2019 المتعلقة بترشيد تداول الأموال نقدا وطلبتكم توضيحا لذلك.

كما طلبتم معرفة في حالة عدم تضمن العقد الأصلي لعملية الدفع فهل يتم تضمين مراجع الخلاص على العقد الأصلي أم تستوجب تحرير مكتوب إضافي مستقل.

جوابا، تجدر الإشارة أن عمليات الإيداع نقدا بالحساب البريدي أو البنكي لا تتعارض مع أحكام الفصل 45 من قانون المالية لسنة 2019 وذلك شريطة احترام التوصيات الواجب تضمينها بالعقد والمتعلقة بطريقة الدفع ومراجعتها والمتمثلة في:

- عدد الإصدار وتاريخه ومبلغه،
- اسم ولقب أو الاسم الاجتماعي للمستفيد،
- رمز مكتب البريد ومكانه أو المؤسسة البنكية وفرعها.

هذا، وفيما يتعلق بعدم التنصيص بالعقد الأصلي على مراجع الخلاص فإنه يمكن تدارك هذا النقص بالتنصيص على طريقة الدفع بموجب عقد تكميلي. نمل

المندوب العام
مراجعة الأستاذة
الإمضاء: زرونية - ٢٠٠٠
م. ب. ١٠٠٠٠

للشخص
الأمين العام الجموي صفاحي 1
بالتسليم
لجم الدين

